

الجهوية من منظور الحزب العمالي

تقديم:

إن المنتبع لتطورات الحفل السياسي خلال العقد الأخير، لن يفوته، كما نعتقد في الحزب العمالي، تسجيل المحطات البارزة والمؤثرة فيه بشكل كبير، ولعل أبرزها:

1- التجربة الأولى للتداول على السلطة والتي نعتت بمرحلة الانتقال الديمقراطي أو التناوب التوافقي، والتي جاءت برغبة تجاوز الأزمة السياسية والاحتقان الاجتماعي والتدهور الاقتصادي الذين هددوا المغرب بالسكتة القلبية. ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مصالحة بين الطبقة السياسية معها جزء من المجتمع مع الدولة لتغليب مصلحة الوطن العليا على المصالح الذاتية الضيقة.

2- اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش ودخول المغرب مرحلة العهد الجديد بإشارات قوية وفعالة، ميزتها تزكية حكومة التناوب التوافقي، وإرساء الدعائم الجديدة للمفهوم الجديد للسلطة، ثم الإرادة القوية في بناء مغرب الحداثة والديمقراطية كما تضمنتها جل الخطب الملكية، وكما تم تفعيل ذلك بإقرار المصالحة مع الماضي وطي صفحة سنوات الرصاص مع حفظ الذاكرة انطلاقا من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وإصدار مدونة الأسرة علاوة على

انطلاق عمل الأوراش التنموية الكبرى التي بدأت في تغيير معالم المغرب الجديد

3-مبادرة المغرب الجريئة في التعامل مع قضية وحدتنا الترابية، وذلك بالإعلان عن مبادرة الحكم الذاتي في أقاليمنا المسترجعة، والتي لقيت ترحيبا وإقبالا واسعا لدى المنتظم الدولي سعيا من المغرب في الوصول إلى حل سياسي سلمي وعادل لقضية مفتعلة عمرت أزيد من خمسة وثلاثين سنة.

4-إحداث المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية في إشارة قوية لترسيخ صورة المغرب الغني بتعدد ثقافته وحضارته العربية والأمازيغية والتي طبعت تاريخه لمئات السنين في انسجام وتوافق ميزه عن غيره من الأمم.

5-تكريس الخيار الديمقراطي الذي أضحي ليس فقط مطالبا مجتمعيا، وإنما غاية نبلى يسعى إليها كل الفاعلين في الحقل السياسي الوطني، من دولة وأحزاب، يسير بخطى ثابتة، عن طريق نهج جيل جديد من الإصلاحات أبرزها مشروع الجهوية التي أعلن عنها جلالة الملك، باعتبارها ضرورة سياسة ومؤسسية وقانونية، كما أنها حلقة مهمة من حلقات البناء الديمقراطي في بلادنا.

إن هذا الورش المؤسسي الكبير، انطلق بتوجهات لها دلالات عميقة تضمنها الخطاب الملكي الذي أعطى الإشارة لانطلاق ورش التفكير والتحضير بتنصيبه لجنة استشارية تكريسا للمنهجية التشاركية في التعاطي مع القضايا الكبرى.

وإذا كان الاختبار الجهوي في بعض البلدان جاء كخلاصة لتوافقات وحلول سياسية جاءت بعد صراعات مريرة، فإننا نريدها نحن مشروعا متكاملا لمغرب متضامن، وباكورة لنقاش

هادئ لكل مكونات الأمة لبلوغ مرامينا وغاياتنا، بكل حكمة
وتبصر وبرؤية مستقبلية.

إن الجهوية كمشروع يهدف إلى خلق مجالات متكاملة
متجانسة ومتضامنة يجب أن يتبلور في إطار مرتكزاتنا
وثوابتنا الأساسية:

1- الملكية كمؤسسة إجماع موحد للشعب المغربي ولوحدته
الترابية

2- الدين الإسلامي المعتدل الوسطي المرتبط بإمارة
المؤمنين

3- اعتبار اللغتين العربية والأمازيغية كمقومات للإجماع
الوطني

وفي اعتقادنا الراسخ أن هذه الأسس والمرتكزات التي
نعتبرها القلب النابض لحاضرنا ومستقبلنا، غير قابلة للنقاش
عند شروعا في بناء جهويتنا الموسعة.

ونعتبر في الحزب العمالي أن أي تعامل مع المقاربة
الترابية يجب أن يخضع لآليات قادرة على خلق الدينامية
الضامنة لنجاح المشروع الجهوي، وبهذا الخصوص وجب
القول أن المقاربة الأمنية أصبحت متجاوزة في علاقاتها مع
المجال الترابي، وأبانت بعض المبادرات عن فعاليتها باعتمادها
المقاربة التنموية، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وإذا كانت خصوصياتنا التاريخية والحضارية حاضرة بقوة
في بناء مشاريعنا المستقبلية، فإن وضعنا الاقتصادي يفرض
علينا التأنى في التفكير، والجرأة في اتخاذ القرارات لكوننا أمام
واقع يطرح إشكالية التفاوتات الجهوية من حيث القوة
الاقتصادية والبنية التحتية وحجم الإمكانيات، لذلك لا بد من
العمل على إيجاد صيغة لمشروع تضامني يمكننا من تجاوز

هذه الإشكالية الصعبة، ويحقق التوازن المطلوب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد مرت على استقلال بلادنا أزيد من نصف قرن، وعلى خلاف باقي البلدان العربية، اختار المغرب نظام التعددية السياسية، في إطار الملكية الدستورية، وبالرغم من الصعوبات التي اعترضت البلاد في مسيرته السياسية، فإنه من الموضوعية القول أننا تخطينا أشواطا كبيرة في مسلسل البناء الديمقراطي، لكن مع وجود اختلالات في الممارسة مع الشأن الانتخابي، ولعل النقطة السوداء الواجب تخطيها بشجاعة سياسية هي محاربة استعمال الأموال خلال الاستشارات سواء المحلية أو التشريعية، حتى نصل إلى مؤسسات حقيقية بنخب نزيهة. ثم إن الجهوية بدون نخب حقيقية سيكون مآلها الفشل، لأن المؤسسات التمثيلية ستكون هي ركيزتها الأساسية، وهنا نعني بالنخب الجهوية الأعيان المحليون الطامحون إلى تقوية وازدهار مناطقهم، ثم الأطر الإدارية الكفأة المستوعبة للمشروع التنموي الكبير، المتشعبة بالغيرة الوطنية والواعية بدورها المركزي في هذا المشروع، ثم المؤسسات الوسيطة المعنية بالعملية التعبوية للمواطنين وهي الأحزاب والنقابات والجمعيات.

إن هذه الإشكالات المعقدة تفرض علينا اليوم التفكير الجماعي والمسؤول لإيجاد الصيغ المثلى لتجاوز العراقيل، ومن هنا الحاجة إلى إصلاحات تهم بالأساس قانون الأحزاب ومدونة الانتخابات، ونعتبر في الحزب العمالي أن هذا الورش يحظى بالأولوية السياسية لكونه يضع الأسس للديمقراطية كما هي متعارف عليها كونيا.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بإقرار لوائح انتخابية جديدة وباعتماد التصويت بالبطاقة الالكترونية التي تضمن الشفافية الكاملة، مع إصدار قانون بإلزامية التقييد في اللوائح بحسب شروط تتفق حولها الهيئات السياسية ووزارة الداخلية، ولا يرى الحزب العمالي أي مانع في إصدار قانون بإلزامية التصويت لكل المواطنين المسجلين في اللوائح الانتخابية خلال الاستشارات المقبلة ضمن استراتيجية تروم إلى وضع خطة وطنية حول بيداغوجية التربية على المواطنة.

إن حاجتنا إلى جهوية موسعة فاعلة تقتضي وضع الأسس القانونية، خاصة آليات تكوينها وأجهزتها التقريرية والتنفيذية وكذا اختصاصاتها وصلاحياتها وحدود أشغالها.

ويقتضي ذلك مراجعة الدستور وتعديل البنود المتعلقة بالجهوية، مع مراعاة التنصيص على ذلك في قانون تنظيمي تتوافق حول مضامينه القوى الحية في البلاد ويصادق عليه البرلمان، ويضمن المجلس الدستوري مطابقته لفصول الدستور.

ولتجاوز كل المعوقات التي قد تعترض نجاح مشروع الجهوية الموسعة، نقترح أن يتشكل برلمان الجهة (المجلس الجهوي بالصيغة الحالية) من منتخبين يمثلون الأحزاب السياسية، بالاقتراع المباشر باللائحة، على قاعدة التمثيلية النسبية واحتساب أكبر معدل، على أن تعود رئاسة الجهة إلى وكيل اللائحة التي قد تحقق النصف زائد 1 (51%)، وفي حالة تعذر ذلك، ينتخب الرئيس بالاقتراع السري مباشرة من طرف أعضاء البرلمان الجهوي المنتخب.

إن القانون التنظيمي سينص على كل الصلاحيات المخولة للبرلمان الجهوي وللجهاز التنفيذي وكذا على الدور المنوط

بالرئيس -ونقترح لبرلمان الجهة صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات على ألا تتعارض مع مقتضيات القانون التنظيمي لها- وتروم هذه الصلاحيات في بذل الجهود لتحقيق انتظارات المواطنين في بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونقترح إحداث صندوق للتنمية الجهوية يحدد القانون التنظيمي مصادر تمويله وصيغة هيكلته وكيفية اشتغاله والجهة المخول لها مراقبة تسييره وتدبير صرف موارده، ويمكن لبرلمان الجهة عقد اتفاقيات تشاركية وتعاونية وتنموية مع جهات أخرى تحت إشراف الجهة الحكومية الوصية، في حين تعرض مشاريع الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي أو الثقافي أو هما معا مع جهات أجنبية إلى المصالح الحكومية قصد الموافقة أو التحفظ عليها.

وتمنح لرئيس الجهة المنتخب صلاحيات تدبير مالية الجهة (الأمر بالصرف) مع التشديد على المراقبة التي تسند لقضاة المجلس الأعلى الجهوي للحسابات التي ترفع تقاريرها للوزير الأول، والمراقبة العامة للمالية التي ترفع تقريرها لوزير المالية، والمفتشية الجهوية التابعة لوزارة الداخلية.

وفي المجال الضريبي، تبقى الجبايات والرسوم من صلاحيات الحكومة والبرلمان بمجلسيه، مع التنصيص على عدم قانونية فرض جبايات أخرى من طرف الجهة، لكونها لا تتمتع بصلاحيات التشريع الضريبي.

أما الجهة الحكومية الوصية التي أشرنا إليها أعلاه، فنقترح تقويتها حتى يتسنى لها متابعة سير الجهات ومراقبة عملها والحرص على مدى ملاءمة قراراتها للنص القانوني، والإشراف على التنسيق بين الجهات والمركز.

ومن صلاحيات الجهة، وضع المخططات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون المس بصلاحيات الجماعات المحلية الواقعة ضمن ترابها، والتي تمارس سياسة القرب بشكل أفضل، على أن تكون الجهة الضامن لتحقيق التوازن المطلوب بين مختلف الجماعات والأقاليم ذات الموارد المحدودة، وبما أن الجهة سيكون عليها وضع المشاريع التنموية خاصة ما يتعلق بالأشغال العمومية والتعمير والسكنى والنقل والتعليم والصحة وغيرها، فإننا نقترح أن تفوض لرئيس الجهة وجهازه التنفيذي صلاحيات الاجتماع التقني مع مناديب المصالح الخارجية للقطاعات العمومية للوقوف عن كثب على الإمكانيات المتوفرة ورصد الثغرات والنواقص مما يمكن من رسم مخططات ناجعة للنهوض بالجهة.

وفي هذا الإطار، ولجعل الجماعة المحلية النواة الصلبة للتنمية المحلية، ورافعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المحلي، وجاذبة للاستثمار، فإننا في الحزب العمالي نقترح تعديل القانون المتعلق بالحد الأدنى للمستوى العلمي أو الدراسي المطلوب أن تتوفر عليه العناصر المنتخبة وليس فقط المشروطة على المرشح لرئاسة الجماعة، نقترح التوفر على شهادة البكالوريا كحد أدنى بدلا عن الشهادة الابتدائية، كما نقترح أن يتوفر المترشحون الخمسة الأوائل في اللوائح المتنافسة على الجهة على شهادة الإجازة أو ما يعادلها كحد أدنى بغاية الحصول على مجلس جهوي مركب في نخب قادرة على قيادة المشروع التنموي الشامل.

إن المقاربة الأمنية كما أسلفنا، في صنع الجهة وتفعيلها قد استنفذت أسبابها، وبالتالي أهمية وضرة استحضر كل الشروط لخلق الحداثة والديمقراطية والتنمية، إن تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق وإعادة توزيع الثروة على مستوى الجهات

يمر عبر إعادة انتشار مواقع القرارات، ومن هنا نعتبر أن إحداهن الجهوية الموسعة هو رغبة لتلبية الحاجات المجتمعية تتظافر في تهيئها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فتراكم التدبير سابقا أفرزت اختلالات عميقة كانت لها انعكاسات على العالم القروي المهمش والمعزول، والعالم الحضري الذي يعيش التباين الصارخ سواء في العمران أو في تدني الخدمات الأساسية والمرافق الاجتماعية، وتفكك القيم وضعف المؤسسات المنتخبة على تجاوز هذه المعوقات.

إن هذه الاختلالات والهشاشة الاجتماعية شكلت ضربة موجعة للتماسك الاجتماعي الذي هو من أهم ركائز الاستقرار في وطننا. إن عدم فهم هذا الواقع على جميع مستوياته قد يزيغ مخططاتنا وبرامجنا ومشاريعنا، مهما كانت حسن نوايانا وصدق إرادتنا، عن أهدافها. فالأمر يتعلق بمدى قدرتنا على تهيئ مشروع الجهوية المتقدمة باستيعاب إسقاطاته المجالية بخلق الثروات لتلبية حاجيات البلاد، وتدارك التخلق المتراكم.

إن نجاعة تدبير أمثل للمجال تتأسس على مدى انسجام الوحدات الترابية للحفاظ على تماسك الوحدة الوطنية.

فالتقطيع ليس تقطيعا إداريا أو تقنيا، وإنما تقطيع مفصلي للتوفيق بين الجزء والكل بين الخصوصي والعمومي وبتجميع الخصوصيات والمفاهيم القطاعية في إطار تحقيق نظرة شمولية ذات أبعاد إستراتيجية أي الانتقال من التشخيص التدقيقي لتحديد الأهداف وأجراء المشروع وتفعيله وتصريفه في إطاراته القانونية والتنظيمية، في خلق التوازنات الوطنية الكبرى.

ومن تم يطرح التقطيع الترابي المجالي إشكالية التقطيع نفسه. فتقطيع الجهات كان يتم تبعا لاصطدامات سياسية أو

لمقاربة أمنية، وبالتالي اعتبار الأقطاب على أساس تنموي مرتكزا منطقيا لصياغة المجالات المتجانسة والمتضامنة لتفادي كل قطيعة أو عزلة بين الأقطاب التي لها إمكانيات تنموية والمجالات الداخلية المهمشة والتي لا تتوفر على شروط التأهيل الذاتية.

إن الجهة هي المجال الوسيط بين المجالات الصغرى والمتوسطة والمجال الكبير الذي هو الدولة، إنه مجال توفيقى وليس تفكيكي بين المركز واللامركز. فالأمر يتعلق بوظيفة أساسية في تدبير التشاركي عموديا وأفقيا وليس انفصاليا.

إن الأخذ بمعيار التكامل والتجانس لتحديد تجمع جهوي يتأسس على المعطيات الجغرافية والسكانية والإمكانات التنموية، وتبقى عناصر السوسيوثقافية واللغوية والإثنية والعشائرية عناصر تتماهى مع هذه المعطيات الأساسية.

ونحن نبحث عن المقاييس المفصلية والتكاملية بين واقع متداخل بين ما هو جغرافي وسكاني وتنموي على أساس مركز قطبي أو ثنائي قطبي.

إن الحاجة إلى القطبية تطرح نفسها بالحاح، ما دمنا نهدف إلى التوفر على إستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة تلعب فيها الجهة الدور المحوري في تداخل متناغم مع السياسات العمومية نحو إنجاح إقلاع اقتصادي بنسبة نمو تبلغ على الأقل 6%.

إن توجيه الاستثمارات الخارجية والداخلية، نحو قطاعات ذات جاذبية ونتيجة بموازاة مع الاستثمار في العقار والسياحة لكفيل بضمان استقرار وازدهار النمو الاقتصادي، مادام أن الظرفية الدولية في كثير من الأحيان، تكون غير مساعدة، لذلك، وبناءا على بعض التجارب، فإن القطبية، بمقاربة تجمع

بين الخصوصية الجغرافية والبعد الإنتاجي، بمفهوم تنموي،
قادرة على إعطاء مضمون متكامل وفعال للجهوية.

ومن هذا المنطلق، نقترح التفكير في أربعة أقطاب كبرى،
إما متفرقة أو متداخلة:

1. إحداث قطب صناعي كبير قادر ليس فقط على مواجهة
التنافسية الدولية المتنامية والمؤثرة، بل والتميز بقوة جاذبيته
للساميل الاستثمارية.

2. قطب فلاحي صلب ومتين برؤية توجيه إنتاجيته نحو
الصناعات التحويلية بقيمة مضافة، مع العمل على الابتعاد عن
الفلاحة الترقيعية التقليدية نحو فلاحة متخصصة أو مجالات
واضحة (مناطق إنتاج اللحوم والألبان بتكامل مع مناطق إنتاج
وتصنيع الأخلاف مثلا).

3. قطب خدماتي ذو تنافسية وجودة عاليتين في خدمة
مواكبة استراتيجية التنمية، قادر على تحقيق التوازنات الكبرى
وخاصة الخدمات المالية وترحيل الخدمات.

4. قطب معرفي بمواصفات رفيعة الجودة، التخصص،
والتنوع موضوع في خدمة الأقطاب السالفة الذكر، لإنتاج
الكفاءات العالية القادرة على قيادة وإنتاج المشاريع، مع جعل
الجامعة والبحث العلمي رهن إشارة القطاعات الإنتاجية سواء
الصناعية أو الفلاحية والخدماتية.